العلي وقوله او باسم الخ قال كالرحمن او الحي الذي لا يموت والاله ومالك
يوم الدين الخ المراد به نعت للذات ولو مشتقا كالخالق الحي بخلاف
هذه الغاية مع ان اسمائه مشتقة او من غير اسمائه الحسنى كصانع
الموجودات قال شيخنا ومنه الهاب الرفيع والاسم الاعظم وقسم
الاديان وفي تم عدم الانعقاد بالهاب الرفيع وانه ليس كناية لانه
معناه فنا الداراه اولم يكن مراده به الموصول او الموصوف
كما مثل وان كان كل منهما مفردا الا ان يريد به اي بهذا القسم في
جميع هذه الاسماء قال قال وهذه الارادة تجري في جميع الاقسام الآتية
فلو اخره عنها كان اولى اه قلت مرادهم الفرق بين ما كان
صريحا فيه تعالى فلا يقبل الصرف عنه ويقبل الصرف عن اليمين
بخلاف المشترك بينه تعالى وبين غيره فانه ان كان غالبا فيه صرف
اليه الا ان يستعمله الحالف في غيره وان لم يغلب فيه بل كان يستعمله
فيه وفي غيره سواء توقف انعقاد اليمين له على ارادة تعالى ودون
ما اذا اطلق او قصد غيره فالحامل له على اجعل قوله الا ان يريد غير اليمين
قاصرا على النوع الاول اختصاصه عما تعذر به امتناع استعماله في غيره
الله فصار الحاصل ان ما اختص من الاسماء لا يقبل الصرف عن الله
ويقبل الصرف عن اليمين وما اختص به من الصفات يقبل الصرف
عن الصفة لا ثرها كما اشار له الشارح بقوله وبالبقية فهو راثر هو يقبل
الصرف عن اليمين ايضا وما كان استعماله في الله اغلب فيصرف اليه عند
الاطلاق ويقبل الصرف عنه باستعماله في غيره وما كان فيه وفي غيره
على السواء يتوقف انعقاد اليمين به على استعماله فيه لكونه مشتركا اه
كذا بخط بعض تلامذة قال غير اليمين اي بان قصد التبرك بذلك
اي ما لم يكن بحضرة القاضي والا فله تقييده بالتوثيقة ولا يقبل
منه ذلك اي ارادة غير اليمين في الطلاق الخاي فيما لو قال ان حلفت
بالله فانت طالق او انت حرام او لا اطوف فوق اربعة اشهر فاني

بصيغة



بصيغة مما تقدم اي كان قال بعد قوله السابق بالله لا ضربن زيدا ثم قال لم
اردبه اليمين بل اردت استفتحت بالله مثلا فانه لا يقبل منه فيقع ما
علقه على الحالف من الطلاق والعتق والايلاء فارادة غير اليمين تارة
تقبل وتارة لا تقبل اه حل لتعلق حق غيره اي غير الله به
اما اذا اراد الخ حاصله ان الحالف اذا نوى اليمين بغيرها اما ان
يريد اخراج ما صدر منه عن اليمين مع استعماله في معناه كقوله
اردت بقولي والذي نفسي بيده انه مبتدا خبره اعبد او اعتمد
عليه او نحو ذلك واما ان يريد اخراج اللفظ عن استعماله في الله
مع بقاء ارادة اليمين فيقبل قوله في الاول دون الثاني وقول المنهاج
لا يقبل قوله لم اردبه اليمين محمول على الثاني دون الاول او باسم الخ
عطف على قوله او باسم من اسمائه المختصة الخ الغلبة اطلاقه
عليه وعلى غيره مشاركة الغير له سبحانه وتعالى انما هي في الاطلاق
المجرد عن الاضافية خلافا لما يوهمه صنيعه وصوابه ان يقال
ويطلق لا غالبا على غيره تامل والرب اعترض بانه مختص به
تعالى وهو من القسم السابق واجيب بانه بالنظر لاصل وضعه
والقرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء القصد وبذلك فارقت
الاضافة في قوله رب العالمين وخالق الافك اي الكذب سواء
حال بتقدير مستو بين او منصوب بنزع الخافض اي على السواء
والاعم الاعظم عينا اي صريح بخلاف القسم الاعظم فانه كناية او بصفة
هذا مقابل الاسم الشامل للصفة بان يحلف بالصفة مجردة عن
الذات كوعظمة وقدرته من صفات ذاته اي النبوتية كما ذكره ويرد
عليه في صفات السلبية كقدم جسميته وعرضيته وعن الماضي
صحة اليمين بها واما صفاته الفعلية كخلقه ورزقه فلا تنعقد اليمين
بها خلافا للخفاف قال وكلامه وسمعه وبصره الخ صفات الذات
لا حمال اللفظ اي لها والجلد اي واللفظ كما ذكره حج فان اراد لفظ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)